ترجيحات بطلب بغداد التمديد في "اللحظة الأخيرة"

مستشار للمالكي: واشنطن تخطط لإبقاء ٢٠ ألف جندي في العراق

متابعة/ المدى

يرى ساسة وعسكريون ومراقبون عراقيون واميركيون ان التأخير غير المبرر في إنهاء ملف تشكيل الحكومة، قد زاد في تعقيد قيام إدارة الرئيس أوباما بتنظيم جيش صغير من الدبلوماسيين والمتعاقدين، ليتواجد في بغداد، بعد مغادرة الجيش الأميركي نهاية العام.

ويعتقد محللو الاخبار في نيويورك تايمز، ان تأخر تسمية الوزراء الأمنيين اسهم بإبطاء المفاوضات حول بعض القضايا الحاسمة أيضا بين بغداد وواشنطن، مثل الخطط الخاصة بتدريب الشرطة العراقية، وتأسيس مكتب يتولى بيع المعدات العسكرية للعراقيين.

ويأتي هذا التأخر الحاصل قبل موعد الانسحاب الأميركي النهائي من العراق نهاية السنة، في وقت شديد الحساسية بالنسبة للعراق، على الرغم من نصائح الاميركيين ووعود رئيس الوزراء نوري المالكي العلنية، بانهاء ملف الوزارات الامنية، وهما آخر المناصب الوزارية التي يتوجب ملئهما.

وعلى الرغم من تعهد الزعماء الأميركيين والعراقيين بإنهاء الوجود العسكري الأميركي، إلا أن موعد نهاية العام يبقى مثار جدل. ويرى المحللون العسكريون وبعض السياسيين في كلا البلدين، أن إكمال الانسحاب يمكن أن يهدد استقرار العراق الهش، ويذرو في الهواء الثمن الذي دفعته أميركا من الأرواح، فضلا عن مليارات الدولارات التي انفقتها.

وتسبب القيام بالانسحاب، في زيادة المخاوف بشأن قدرة وزارة الخارجية على تولي المهام الحساسة التي يتولاها الجيش الآن، ومنها الرد على الهجمات الصاروخية على المقرات الدبلوماسية، وخفض التوترات في كركوك الغنية بالنفط.

يقول اللواء إدوارد كاردون، الذي يساعد في جهود التنسيق من أجل إغلاق ٧٥ قاعدة أميركية باقية، وسحب آخر الجنود الذين يبلغ عديدهم ٥٠ ألفا "إنها نكسة". ويضيف "هذا هو العمل مع العراقيين.. في بعض الأحيان يكون من الصعب عليهم اتخاذ قرار، من دون أن تكون هناك تغطية من المصادر العليا. وهم لا يعرفون من هو الوزير، لذا هناك تردد في الدخول في اتفاقيات، لا يعرفون إن كان الوزير الجديد سيقبلها أم لا، عندما يتولى مهام عمله. كما إنهم لا يريدون أن يلقوا بانفسهم خارجا، ولذلك عليك أن ترى هذا النوع من التباطؤ في هذا الجانب من العمل".

وبالاضافة الى غياب الوزراء الامنيين المعنيين بتفاصيل الاتفاقية الامنية، فان الصورة العامة في واشنطن اضطربت أكثر، بسبب الحيرة بشأن مقدار الأموال التي يريد الكونغرس استقطاعها من تلك المخصصة للانفاق على العمليات في العراق. ولا يعرف أحد إن كان العراق سيقدم طلبا في الدقيقة الأخيرة، للإبقاء على الجيش الأميركي.

وكان الرئيسان أوباما والمالكي، فضلا عن مسؤولين أميركيين كبار، قالا إن كل الجنود الأميركيين سيكونون خارج العراق نهاية هذه السنة، وهو ما حددته الاتفاقية الأمنية التي وقعها البلدان العام ٢٠٠٨. ولم تطالب الحكومة العراقية إلى الآن بتتغير الاتفاقية، لا سيما أن تعديلها قد يشكل خطرا سياسيا على المالكي، الذي صاغ تحالفا حكوميا مع الصدريين، وهم يعارضون تواجد أي قوات أميركية في العراق.

وقد يواجه كل من المالكي، الذي نجح بصعوبة في الفوز بفترة ثانية في رئاسة الوزراء خلال العام الماضي، والرئيس باراك أوباما، الذي يواجه تحدي إعادة انتخابه كرئيس للولايات المتحدة في عام ٢٠١٢، كارثة سياسية مع قاعدتي مؤيديهما إذا وافقا على بقاء الآلاف من القوات الأميركية في العراق بعد يوم ٣١ كانون الأول. ويخوض أوباما، الرئيس الديمقراطي، صراعا من مجلس النواب الذي تسيطر عليها أغلبية جمهورية تحرص بشكل أكبر على تقليص ميزانية الحرب بدلا من الاستمرار في خوض الحروب مقارنة بالأوضاع التي كانت سائدة في الأعوام الماضية.

لكن المسؤولين الأميركيين يقولون إن بعض الزعماء العراقيين يرغبون في إعادة بحث الاتفاقية، للسماح لبعض القوات بالبقاء. وبعض المسؤولين العراقيين يقولون في أحاديث خاصة إن بلادهم ما زالت تحتاج الولايات المتحدة، للاستمرار في تدريب القوات العراقية، والمساعدة في ضمان حدود العراق ومجاله الجوي. وعلى الرغم من أن المسؤولين الأميركيين لا يستطيعون الجزم بشأن نوع التواجد الذي سيكون للولايات المتحدة، في الأول من كانون الثاني٢٠١٢، لكنهم باتوا مقتنعين على نحو متزايد، بأن الجيش الأميركي سيكون له دور ما في العراق.

وبحسب النيويورك تايمز، فإن المسؤولين الأميركيين ينظرون في خطة طوارئ، لإبقاء ما قوامه ١٠ آلاف جندي، وفضلا عن قيامهم بوضع خطط تصب في إنهاء أي تواجد عسكري، وفقا لما أفاد به شخصان اطلعا على خطط الطوارئ.

أحد هذين الشخصين يقول إن السفير الأميركي في العراق جيمس جيفري، والقائد العسكري الجنرال لويد أوستن، يلتمسان أن يقدم أحد نصيحة بشأن الطرق المبدعة التي تمكن الولايات المتحدة من إبقاء جنودها في العراق. وقال الشخص الآخر إن الموانع القانونية ستكون واحدة من العوائق أمام إبقاء قوات أميركية. وكلا الشخصين تكلم شرط الحفاظ على السرية، كي لا يعرضا للخطر الإذن الذي يتمتعان به في الوصول إلى معلومات سرية.

ويقول دبلوماسيون أميركون في بغداد، إنهم يعملون لإيجاد حضور مدني يتضمن قنصليات في الجنوب وفي منطقة كردستان المتمتعة بحكم ذاتي، فضلا عن مكاتب للسفارة في كركوك، وفي مدينة الموصل الشمالية المتململة. وتوسع وزارة الخارجية حضورها أيضاً، ليكون ١٧ ألف شخص، معظمهم متعاقدون مدنيون.

وعلى الرغم من العقبات التي سببها تأخير تشكيل الحكومة العراقية، فإن المسؤولين في وزارة الخارجية يصرون على أنهم سيكونون مستعدين لسحب كل القوات بحلول كانون الثاني المقبل، وبضمن ذلك القوات في الموصل وكركوك. وذكر أحد الدبلوماسيين الكبار، مشترطا الحفاظ على السرية حسب التعاملات الدبلوماسية، أن بلاده "في طريقها لتكون على الجادة الصحيحة".

لكن الجنرال كاردون، يقول إن خطط مكاتب فرعية للسفارة أصبحت في الخلف، بسبب قضايا التمويل. وقد طالبت وزارة الخارجية بتمويل إضافي يبلغ ٢,٥ مليار دولار، لزيادة تواجدها. لكن القائمة التي صادق عليها مجلس النواب، خفضت بشكل ملحوظ تمويلات وزارة الخارجية. ويضيف الجنرال كاردون "ليس لديهم أموال لكركوك والموصل، وإذا لم تتوفر مثل هذه التمويلات، فليس هناك من سبيل لبناء مكاتب للسفارة هناك، ولذلك أقول إنها أصبحت خلفنا".

ويشكك عدد من المراقبين في واشنطن، في قدرة وزارة الخارجية على الحلول محل الجيش في العراق، الذي ما زال خطرا.

ويقول جيسن تشافيز؛ النائب الجمهوري عن يوتاه، ورئيس لجنة الأمن القومي، وهي اللجنة المشرفة الفرعية في مجلس النواب، إنها "علامة استفهام كبيرة، ونتمنى أن يكونوا قريبين من نسبة ١٠٠ في المئة قدر الإمكان. لكن من الواضح أنهم لن يستطيعوا إنجاز بعض الأمور".

ويعترف مستشار بارز لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، طلب عدم ذكر اسمه إن الولايات المتحدة اقترحت بهدوء للمسؤولين العراقيين بقاء ما يصل إلى ٢٠ ألف جندي. وقال المستشار البارز للمالكي إن رئيس الوزراء قد يوافق في النهاية على استمرار بقاء قوات أميركية داخل العراق، ولكن هذا الأمر يتطلب إقرار هذه الخطوة من قبل البرلمان العراقي والذي تبلغ عدد مقاعد نوابه ٣٢٥ مقعدا بأغلبية الثلثين. وسوف يكون تحقيق هامش التصويت هذا شبه مستحيل في مواجهة المعارضة الصدرية المرتبطة بإيران.

وقال النائب الصدري حاكم الزاملي، الذي يرأس لجنة الأمن والدفاع في البرلمان "نحن نرفض بقوة أي تمديد للبقاء العسكري الأميركي في العراق، وسوف أعمل بشكل شخصي من الداخل لكي أحول دون حدوث هذا الأمر. وتكمن مشكلاتنا في تواجد الغزاة".

وقال ياسين المطلك النائب السني في البرلمان العراقي "لا أحد يريد قوات أجنبية في بلده، ولكن أحيانا يكون للوضع على الميدان كلمته الأخيرة في مثل هذه الأمور. وفي الوقت الحالي، لا يمكن لأي فرد أن يقرر هذا الأمر".

ويتواجد الآن في العراق نحو ٤٧ ألف جندي أميركي مقارنة بـ١٦٦ ألفا في تشرين الأول عام ٢٠٠٧. وحسب تقرير لوكالة "أسوشييتد برس" يقول مسؤولون عسكريون أميركيون ودبلوماسيون غربيون في بغداد إن عدد القوات التي تتم دراسة بقائها في العراق الآن يتراوح ما بين عدة مئات يعملون تحت قيادة السفارة الأميركية، إلى عشرات الآلاف من الجنود المحتمل أن يتجمعوا في قواعد بعيدة عن مناطق النزاع، حيث سيتفاعلون بشكل محدود جدا مع المدنيين العراقيين.

العراق يحضر قمة باريس

زيباري: نؤيد الحظر الجوي في ليبيا.. ونرفض الهجوم العسكري

متابعة/ المدى

أكد وزير الخارجية هوشيار زيباري الذي شارك في قمة باريس حول القضية الليبية على أن حضورنا هذا الاجتماع في باريس كان بسبب الالتزام الذي قدّمته الجامعة العربية وصدور قرار بالإجماع بدعم منطقة حظر الطيران وحماية المدنيين في ليبيا. هذا هو الأساس في هذه المشاركة. كما أن العراق شارك أيضاً لأنه رئيس القمة العربية المقبلة.

وقال: "لقد أوضحنا في الاجتماع التجربة العراقية العام ١٩٩١ وقلنا إن ما يحصل في ليبيا حالياً هو وضع مشابه لما حدث في العراق قبل ٢٠ سنة عندما فُرضت منطقتا حظر للطيران في الشمال والجنوب وتم قمع الانتفاضة".

وأوضح أنه أكدنا ما قاله الأمين العام للجامعة في الاجتماع وهو "أننا مع حظر الطيران لأسباب إنسانية، وهذا إجراء وقائي. لكننا ضد أي عمل عسكري أو احتلال أو تقسيم لهذا البلد (ليبيا)".

وقال ايضا ان بعض الدول التي قالت ذلك في الاجتماع. ولكن كانت هناك أصوات مختلفة. هناك من قال إن هناك فرصة بعد، وهناك من أراد تأكيد ضرورة وقف إطلاق النار وحماية المدنيين. لكن لم تكن كل الآراء متطابقة في الموضوع.

وأضاف أن الموقف الفرنسي متقدم ورائد في الموضوع العسكري. ففرنسا تقود التحالف الدولي، ونحن لا نشارك في معدات عسكرية. أما عن شرعية النظام الليبي فيعود تحديد ذلك إلى الشعب الليبي الذي يحق له أن يقول لمن الشرعية. لكن شرعية الأنظمة لها صلاحية محددة مثل صلاحية المواد الغذائية وتنهي بانتهاء صلاحيتها.

وعن موعد نهاية هذه الحرب، قال إن الأمين العام للأمم المتحد بان كي مون طرح هذا الموضوع في الاجتماع "ولم يتم غلق باب الحلول السياسية والديبلوماسية، ولكن الاجراءات الأولية (المطلوبة) هي وقف سفك الدماء ووقف النار".

وعن القمة العربية المقبلة في بغداد، أكد زيباري «أنها ستُعقد في موعدها. وعلى رغم كل التغييرات التي تحصل في العالم العربي نحن في صدد استضافة القمة. هناك حكومات انتقالية بإمكانها إرسال ممثلين. ونحن نجري الإعداد لهذه القمة المهمة جداً بالنسبة لنا.

وشاركت خمس دول عربية في قمة باريس التي أعطت الضوء الأخضر لبدء الهجوم على ليبيا.

وأعطت قمة باريس التي ضمت دول التحالف المشاركة في فرض الحظر الجوي على ليبيا، وبينها خمس دول عربية، الضوء الأخضر أمس لبدء العمليات ضد قوات العقيد معمر القذافي. وفي حين باشرت طائرات فرنسية ضرب دبابات وآليات موالية للزعيم الليبي في شرق البلاد، انطلقت صواريخ «كروز» أميركية من طراز توماهوك ليلاً لضرب منظومة الصواريخ الدفاعية الليبية، وسمع دوي انفجاراتها في شرق طرابلس يعتقد بانها استهدفت قواعد عسكرية. كما انضمت بريطانيا ليلاً الى المشاركة في العمليات.

هيومن رايتس ووتش ترفض نكران بغداد للسجون السرية

متابعة/ المدى

أكد رئيس الوزراء نوري المالكي عدم وجود "معتقلات سرية" في العراق، في حين تؤكد منظمات دولية ومحلية تدافع عن حقوق الانسان عكس ذلك. ونقل بيان رسمي عن المالكي تأكيده "عدم وجود مواقف او اماكن اعتقال سرية وان كافة السجون والمعتقلات مفتوحة امام السلطات الرقابية والقضائية المختصة".

وكانت منظمة هيومن رايتس ووتش اعلنت مطلع شباط الماضي وجود معتقل "سري" في بغداد باسم "معسكر الشرف الخاضع لادارة المكتب العسكري التابع للمالكي" ونددت في الوقت ذاته بـ"عدم احترام الحكومة" لوعودها بارساء حكم القانون.

واتهمت المنظمة "قوات النخبة الخاضعة لادارة المكتب العسكري لرئيس الوزراء بتعذيب المعتقلين دون حسيب او رقيب".

واصدر وزير العدل حسن الشمري الاسبوع الماضي امرا باغلاق معسكر "الشرف" الواقع في المنطقة الخضراء نظرا "لعدم مطابقته معايير حقوق الانسان".

ونسب تقرير هيومن رايتس ووتش الى "ضباط من وزارتي الدفاع والداخلية" قولهم ان "لواء بغداد وجهاز مكافحة الارهاب يقومان بشكل روتيني بعمليات التوقيف والاعتقال الجماعية دون تبليغ الوزارات المعنية". ويطالب متظاهرون كل يوم جمعة في ساحة التحرير وسط بغداد اطلاق المعتقلين، كما يتهمون الاجهزة الامنية بتوقيف هؤلاء بشكل تعسفي دون اي مسوغ قانوني. لكن المالكي اكد "اخلاء سبيل اكثر من عشرة آلاف موقوف ممن ثبت عدم كفاية الأدلة لإحالتهم الى المحاكم".

وكانت منظمة العفو الدولية اعلنت منتصف ايلول الماضي ان "تقديرات تؤكد وجود ثلاثين الف معتقل في العراق دون محاكمة، ولم تقدم السلطات ارقاما دقيقة حول اعدادهم".

وأفادت ان "حوالي عشرة الاف من هؤلاء سلمتهم الولايات المتحدة الى العراقيين مشيرة الى احتمال "تعرضهم للاساءة وانتهاك حقوقهم". لكن الشمري اوضح قبل ايام ان عدد المعتقلين لا يتجاوز ٢٥ الفا في العراق.

وكانت وزارة العدل قررت في وقت سابق غلق معتقل معسكر الشرف الواقع داخل المنطقة الخضراء بشكل نهائي.ويعد المعسكر المذكور من المعسكرات المهمة داخل المنطقة الخضراء كونه يقع على مقربة من مقر وزارة الدفاع ومكتب القائد العام للقوات المسلحة. وقال مصدر في وزارة العدل لـ"المدى" إن وزير العدل حسن الشمري وجه بغلق معتقل المنطقة الخضراء وتحويل جميع نزلائه البالغ عددهم (١٧٠) معتقلاً إلى سجون الوزارة. وأضاف أن هذا التوجيه جاء مكملاً لسعي الوزارة في تنسيق الجهود الحكومية الرامية للارتقاء بواقع السجون في البلاد.

وأشار إلى أن غلق المعتقل تم على خلفية الزيارة التفتيشية التي قام بها الوزير للاطلاع على أوضاع النزلاء والمحكومين ونوعية الخدمات المقدمة لهم، والتي أثبتت عدم مطابقته لمعايير حقوق الإنسان، وتابع أن هذه الخطوة تأتي منسجمة مع توجه الوزارة في تنظيم وتقييم واقع السجون التابعة لها.

وجاء هذا القرار على خلفية تكرار مطالبة ذوي المعتقلين في عموم البلاد بإيداع أبنائهم قرب أماكن سكناهم لتخفيف أعباء السفر والتبعات المادية المترتبة عليها، ومراعاةً للجوانب الإنسانية المتعلقة بهذا الموضوع.

بالمقابل قال رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب سليم الجبوري انه تم توجيه كتب رسمية لتزويد اللجنة بأعداد المعتقلين في السجون والمعتقلات التي تضم بعضها أعدادا اكبر من الحد المسموح به من النزلاء.

وأضاف في تصريح لـ"المدى" أن هناك شكاوى عديدة بهذا الخصوص وليس من المصلحة اليوم الحديث بصراحة بقدر ما نريد إيجاد علاج وحل.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون